مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٩ العدد ٢ أبريل ٢٠٢٥
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

دور الموروثات الثقافية في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي عالمياً وإقليمياً

The role of cultural heritage in enhancing the status of women in economic activity globally and regionally

نورهان محمد عادل احمد عبد المقصود*(١)، سهير حسين الدمنهوري (٢)

(١)	المؤلف المختص*: باحثة دكتوراه، قسم الأنثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	أستاذ الانثروبولوجيا، بكلية آداب – جامعة حلوان.

بحث تم إلقائه وتحكيمه في المؤتمر العلمي الثالث لشباب الباحثين بجامعة أسوان "الابتكار والإبداع من أجل مستقبل مستدام" المقام في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م، بقاعة المؤتمرات، بكلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة أسوان.

الملخص

يهدف هذا البحث الى معرفة دور الموروثات الثقافية في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي عالمياً وإقليمياً، ففي المراحل الأولى من تطور البشرية في صورة جماعات، اكتسبت المرأة مكانتها المتقدمة، وفقا لمقاييس تلك المراحل، و قد نجحت الحركة النسائية على امتداد سنوات طويلة في إقامة التنظيمات النسائية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ولكنها اتجهت في العقود الأخيرة الى استخدام إطار حقوق الانسان في وضع قضايا المرأة في بؤرة الصورة، ومواصلة مسيرتها باعتبارها حركة مستقلة ومنفصلة عن سائر تيارات حركة حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية:

دور ، الموروثات، الثقافية، تعزيز ، مكانة، المرأة، النشاط الاقتصادي

Abstract:

This research aims to know the role of cultural heritage in enhancing the status of women in economic activity globally and regionally. In the early stages of human development in the form of groups, women gained their advanced status, according to the standards of those stages. The women's movement has succeeded over many years in establishing women's organizations at the local, national, regional and international levels, but in recent decades it has tended to use the human rights framework to put women's issues in the focus of the picture, and to continue its path as an independent movement separate from the rest of the human rights movement trends.

Keywords

Role, cultural, legacies, enhancement, status, women, economic activity

مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الأدوار والصور النمطية التقليدية للمرأة في العديد من الثقافات، يُتوقع من النساء تحمل المسؤولية الأساسية لرعاية الأطفال والواجبات المنزلية، النساء اللاتي يفتقرن إلى إمكانية الحصول على تعليم وتدريب جيدين أكثر عرضة للبطالة وعدم المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي، ونقص فرص التقدم، يمكن أن يكون للعنف ضد المرأة تأثير مدمر على صحتها الجسدية والعقلية، وأمنها الاقتصادي، وقدرتها على المشاركة الكاملة في المجتمع، توجد أعراف ثقافية قوية تثني المرأة عن العمل خارج المنزل. يمكن أن تستند هذه المعايير إلى المعتقدات الدينية أو الأدوار التقليدية للجنسين أو عوامل أخرى.

هذه ليست سوى بعض العادات والتقاليد والموروثات الثقافية التي تعيق مشاركة المرأة خصوصا في النشاط الاقتصادي عالمياً وإقليمياً. من خلال مواجهة هذه التحديات، يمكننا المساعدة في خلق عالم أكثر عدلاً وإنصافًا للجميع.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على الموروثات الثقافية التي تعزز تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي. ومراحل تطور اكتساب مكانة المرأة، يشمل ذلك أشياء مثل الأدوار التقليدية للجنسين، والمعتقدات الدينية، والأعراف الثقافية عالمياً وإقليمياً.

٢- الوصول الى معرفة تأثير هذه الموروثات الثقافية على التمكين الاقتصادي للمرأة. يشمل ذلك النظر إلى أشياء مثل مشاركة المرأة في القوى العاملة، والأرباح، وريادة الأعمال إقليمياً وعالمياً.

٣- التعرف على اشكال كفاح المرأة في كل فترة تاريخية وفي بعض مناطق العالم في سبيل مساواتها بالرجل، في الحياة الاجتماعية، والحياة السياسية، والحياة الاقتصادية، والتعليم.

تساؤلات الدراسة:

١-ما هي اشكال وصور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة في الحياة الاجتماعية، عالمياً، وإقليمياً؟

٢-ما هو تأثير الموروثات الثقافية على تصور المجتمع لدور المرأة في الحياة الاجتماعية، عالمياً، وإقليمياً؟

٣-كيف تؤثر الموروثات الثقافية على حقوق المرأة في المجتمعات التقليدية والحديثة في الحياة الاجتماعية، عالمياً، وإقليمياً؟

أهمية الدراسة:

ان هذا الموضوع هو موضوع مؤثر في المجتمعات التقليدية بحيث ان المرأة تفقد اهميتها وتلغى ادوارها المهمة جدا، ولكن على الرغم من المعروف ان المرأة إذا كانت هي نصف المجتمع، فهي المجتمع كله لأنها تربي النصف الاخر بفكرها وثقافتها، فاذا تدنت مكانة المرأة في المجتمع، فإذاً نصف المجتمع معطل ولذلك على الدولة دراسة بعض متغيرات الضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع، من خلال تنفيذ هذه الحلول يمكننا المساعدة في تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي وخلق عالم أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

التعريف الاجرائي للدور – التعريف الاجرائي للثقافة– التعريف الاجرائي للتمكين–التعريف الاجرائي لمكانة المرأة

الدراسات السابقة:

سينثيا نيلسون "المرأة والقوة في المجتمعات البدوية في الشرق الأوسط"، (١٩٧٣).

نشرت هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات عن "الصحراء المزرعة: البدو في المجتمع الأكبر" اجراها معهد الدراسات الدولية بجامعة كاليفورنيا بإشراف سنثيا نيلسون عام ١٩٧٣. وتعد دراسة المرأة والقوة في المجتمعات الرعوية البدوية في الشرق الأوسط، احدى هذه الدراسات التي سعت فيها الباحثة الى مناقشة بعض قضايا المرأة التي كانت مهملة بحثيا وذلك من خلال قراءة لبعض الدراسات الاثنوجرافية عن المجتمعات الرعوية في الشرق الأوسط ومنها مصر وقد جاءت الدراسة في مقال يحتوي على ست عشر صفحة تناقش فيها الباحثة:

استشهدت الباحثة من دراسة لإحدى قبائل شبه الجزيرة العربية حيث ان المرأة تمارس القوة وتتمتع باستقلال في المسائل التي تخص المجال المنزلي واقتصاديات الاسرة، كما انها تشارك زوجها في اتخاذ القرارات الخاصة في مجال الإنتاج والاستهلاك" باستثناء قرارات طرق الهجرة والتنقل ومواقع المعسكرات"، كما تشارك في مسائل الزواج وتعليم الأولاد، بحيث تصل الباحثة الى ان نموذج السلطة المنزلية في بعض قبائل الجزيرة مشابه لما هو قائم في الاسرة العربية الحضرية.

اما الموقف الثاني فهو مناقض للموقف السابق، وقد أكده كثير من الدراسات لبعض القبائل، مثل قبيلة الكبابيش، والنجيف، السركان، الموجودة في شبه الجزيرة العربية حيث ان مسئولية صنع القرارات تكون في ايدي الرجل، وهو المسؤول مسئولية كاملة عن اسرته، وهو الذي يتمتع بقدر أكبر من القوة أكثر من أي فرد اخر داخل الاسرة، حتى وان استطاعت المرأة ان تؤدي دورا في التأثير على افراد قبيلتها فان ذلك يتم من خلال الرجل الذي ترتبط به ارتباطا وثيقا.

وتستشهد الباحثة على دور المرأة في السلطة السياسية من خلال وضع المرأة في عرب Baggara، فعلى الرغم من ان المرأة لا تشغل المواقع الرسمية فان لها تأثيرا عميقا على السياسة في مجالين:

الأول: تحكم المرأة في سلوك الرجل في المساندة او العكس من خلال مدحه او ذمه في الأغاني.

الثاني: ان القرار السياسي الذي يتخذه الرجل في المعسكر يتعرض للتأثير عليه عن طريق رد فعل المرأة تجاهه في المنزل.

وثنية –جا، سان تشيز، التنمية الاقتصادية وتغير الثقافة، (٢٠٠٣).

استهدفت هذه الدراسة سوق العمل في المكسيك التي تعاني من فروق جوهرية واضحة في عمالة المرأة من حيث عدد النساء العاملات مقارنة بعدد الرجال العاملين في كل المجالات، وان التركيز دائما في التشغيل يكون في الأساس للرجل وهناك محاولات عديدة لإيجاد عمل له ومساعدته في إيجاد عمل ضروري له في الريف المكسيكي.

وتضيف الدراسة ان هذه الظاهرة واضحة بشكل كبير في الاعمال التي تتصل بالزراعة في الريف المكسيكي. وقد تم عمل مسح في عام ١٩٩٤ في ولايات متعددة في المكسيك مثل جان جانو – بوبال– فيرسيز.

وأوضحت نتائج الدراسة ان المشروعات التي تقيمها الجمعيات الخاصة (أهلية او حكومية) تقدم دائما الدعم المادي للرجل لمساعدته في اعالة اسرته دون النظر الى تشغيل المرأة وتقديم مساعدة لها. وأشارت النتائج الى ان هناك بعض الجمعيات الخاصة ذات التمويل الدولي تقدم خدمات للمرأة مثل التدريب على الحرف والتشغيل من خلال المشروعات الصغيرة.

أوريليا شترايت، تمكين المرأة في الاسر السورية اللاجئة في لبنان، (٢٠١٧).

ترتكز هذه الدراسة على موضوعين متداخلين: تهجير المرأة، وتمكينها.

تهدف الدراسة الى الإجابة عن السؤال البحثي التالي: كيف تقيم النساء السوريات في لبنان، العلاقة بين التهجير القسري وتمكينهن كنساء في حالات اللجوء طويلة الأمد؟ توكد النتائج ما ورد في الفصل الثاني، في ان للتهجير تأثيرا متعدد الجوانب في تمكين اللاجئات السوريات في المخيمات. توجد اختلافات رئيسة بين التجارب، لكن لأغراض التصنيف، سيتم تصنيف التالي في عوامل تمكينية وعوامل غير تمكينية في حالات اللجوء، للإجابة عن السؤال الفرعي الأول لهذه الدراسة.

كما ورد في قسم النتائج، يمكن ان يعوق التهجير عملية التمكين بسبب عوامل مختلفة. فقد حددت النساء المشاركات، خسارة الموارد لمادية والاجتماعية في سورية، والصعوبات المالية الحالية، وظروف المعيشة في المخيم التي تولد مشاعر الضيق، وعدم الإحساس بالأمان، وتؤثر في رفاههن ورفاه أسرهن، بوصفها عوامل معيقة للتمكين. ووفقاً للتعريف المستخدم للتمكين، بأنه عملية توسيع قدرات الناس لاتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتهم، وقد كانوا سابقاً محرومين من مثل هذه القدرة؛ يتماشى هذا مع ما ذكرته النساء. قالت النساء إنه بصعوبة تُلبَّى احتياجاتهن الأساسية في بعض الحالات، وتنحصر حركتهن ضمن المكان الذي يعشن فيه، وهذا وفق تعريف كبير يقيد المرأة في ممارسة اختياراتها واحتياجاتها في الحياة. وقد تمنع الآثار السلبية الناجمة عن عدم الراحة النفسية والجسدية الناتجة عن البيئة المعيشية، بوصفها جزءاً من موارد المرأة، المراحل التالية التي أوجزتها كبير، وهي القدرة على الفعل والانجاز، اذ يضيع انعدام الامن قيودا كبيرة على اتخاذ القرار. وفي ضوء دراسات الحالة المبيّنة في الفصل الثاني، تواجه هؤلاء النسوة الآن ضرورة التكيف مع هذا الوضع الجديد، وضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة للحفاظ على الأسرة والمساهمة بأنفسهن في الدخل. وعلى غرار دراسات الحالة المذكورة كانت النساء السوريات عازمات جدا على تامين فرص العمل، لتحسين وضعهن واسرهن، وقد لتزم نهج هذه الدراسة بالطريقة الاستكشافية لدراسة أي العوامل، وفقاً للنساء اللواتي أجبن عن الأسئلة، تؤثر في تمكين المرأة. أشارت إحدى النتائج الرئيسة إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال توفير فرص العمل للاجئات السوريات. وبالمقارنة مع حياتهن السابقة، من حيث إنه لم يسبق أن انخرطن في عمل مأجور، وعلى الرغم من أنهن ما زلن يضطلعن بدورهن التقليدي في الأسرة، إلا أن الكثيرات اعتبرن أن هذا نقطة تحول جذرية في حياتهن. ما دفعهن إلى انتقاد هذه المسألة في سورية، ألن فرص عمل النساء شحيحة في سوق العمل، ودور المرأة العاملة غير مقبول في حالة الزواج

مكانة المرأة في ظل الموروثات الثقافية

عالميا واقليميا

تمهيد:

دأبت المرأة على الكفاح في كل فترة تاريخية وفي شتى مناطق العالم في سبيل مساواتها بالرجل في المعاملة، وكان من بين القضايا التي احتدم الخلاف بشأنها في مطلع القرن العشرين حق المرأة في التعليم، وفي الحصول على عمل ماجور، وفي الالتحاق بالأعمال المهنية، وفي التصويت في الانتخابات وترشيح نفسها فيها. وما ان حلت نهاية هذا القرن حتة كانت تلك الحقوق – التي يمكن اعتبارها من عناصر البرنامج السياسي "الليبرالي الديموقراطي" – قد حظيت بالاعتراف، ورسخت قانونا وممارسة في معظم المجتمعات. ومع ذلك فان المرأة لا تزال تواجه عدة عقبات تعوق تمتعها بهذه الحقوق في الكثير من مناطق العالم.

ويرتبط امكان تمتع المرأة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ارتباطا وثيقا بقضية التمييز، ولم يكن التمييز القائم على أساس نوع الجنس والعنف المرتكب ضد المرأة من قضايا حقوق الانسان، الى العجز عن إدراك الطابع السياسي لظاهرة ظلم المرأة. والواقع ان اخضاع الانثى ظاهرة ذات جذور بالغة العمق ومازال ينظر اليها باعتبارها ظاهرة حتمية او طبيعية بدلا من النظر اليها باعتبارها نتيجة لعوامل سياسية، تدعمها وتغذيها مصالح الذكور وايديولوجياتهم ومؤسساتهم. (Charlotte Bunch, 1995 , 11-17)

ولقد نجحت الحركة النسائية على امتداد سنوات طويلة في إقامة التنظيمات النسائية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ولكنها اتجهت في العقود الأخيرة الى استخدام إطار حقوق الانسان في وضع قضايا المرأة في بؤرة الصورة، ومواصلة مسيرتها باعتبارها حركة مستقلة ومنفصلة عن سائر تيارات حركة حقوق الانسان.

واستخدمت الحركة النسائية اتفاقيات القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها أداة فعالة لجلب قضايا المرأة الى المجال الحقوقي. ومن الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى اغتنام الفرص السانحة في الاجتماعات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة. وساهم حشد جهود النساء بصورة غير مسبوقة في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩١ – في ادراج حقوق الانسان الخاصة بالمرأة في اعلان وبرنامج عمل فيينا. ووصت المجموعات والشبكات التي برز نشاطها آنذاك عملها في المؤتمرات التالية للأمم المتحدة،

وحيث ان لكل مجتمع ثقافته التي تميزه عن غيره فسوف نقوم باستعراض بعض من ملامح ومكانة المرأة حديثاً وقديماً وذلك على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي وذلك بالتطرق الى نماذج من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليم لبعض الدول العالمية ومصر.

١- المرأة عالميا:

أولاً: الحياة الاجتماعية:

في المراحل الأولى من تطور البشرية في صورة جماعات، اكتسبت المرأة مكانتها المتقدمة، وفقا لمقاييس تلك المراحل، من خلال ممارستها للعمل الزراعي إضافة الى دورها في إنجاب الأطفال، أي ان الجمع بين الانتاجين (انتاج البشر وإنتاج مواد المعيشة) كان وراء بروز مكانة المرأة. لكن الوظيفة الاقتصادية والتنظيمية هيأت للمرأة امتيازها النسبي واكتسبت حق ممارسة السلطة الذي ترجع اليه في الغالب كافة البحوث والآراء التي تنص على اسبقية خط الاناث (أي الانتساب الى الام) على خط الانتساب الى الاب.

فبنظرة استرجاعية مقتضبة عبر التاريخ البشري وصولا الى العصور البدائية، تسمح لنا بتكوين فكرة عن حياة الانسان الذي كان يعيش حياة اللاإستقرار باحثاً عما يصيده ليقتات به، نجد ان الرجال والنساء في تلك الفترة كانوا يعملون بشكل جماعي، وقد يصبح اعتبار تلك الفترة عصرا من عصور المرأة الذهبية، اذ لم يكن ممكننا آنذاك معرفة اباء الأطفال بعكس ما كان يتم للمرأة، لأنها هي التي تلد بحيث ينسب الأطفال الى امهاتهم، فقد كانت الام عصب العائلة، وتميزت بمرتبة اعلى من مرتبة الرجل، وكانت العشيرة تحترمها احتراما كبيراً.

ويعزى الى تلك المراحل نشوء ظاهرة ما يسمى بعبادة (الالهة) بالأسماء الانثوية، حيث ترد الاساطير لتؤكد التبجيل الأسطوري والواقعي للمرأة والذي صاغته الحضارة السومرية صياغة ثقافية رائعة فقد بلغت المرأة السومرية مكانة عظيمة، من خلال ممارستها العمل الإنتاجي في الزراعة والتجارة وغير ذلك، وكانت في اثناء غياب الزوج إذا لم يكن ابن كبير يقيم معها، تدير المزارع كما تدير البيت، وقد بلغت استقلاليتها حداً مكنها من القيام بالأعمال التجارية بمنأى عن زوجها، وأن تحتفظ بعبيدها او تطلق سراحهم.

وتطورت علاقة المرأة بالرجل تطوراً كبيراً نتج عنه تطور في حقوق المرأة، وفي الزواج الذي أصبح وقتئذ نظاماً معقداً تحوطه شرائع كثيرة، فكانت البنت إذا تزوجت تحتفظ لنفسها بما يقدمه ابوها من بائنة، ومع زوجها كان يشترك معها في القيام على هذه البائنة، فقد كان لها ان تقرر من يرثها بعد وفاتها، وكان لها من الحقوق على اولادها ما لزوجها نفسه.

ويتطور الانسان مع عصر تربية الماشية، ثم مع عصر الزراعة، تضاعف إنتاجه واستطاع تجميع بعض الثروة مما حدا به الى الاستعانة بغيره في عمله، ومع الغزو والسلبي والاسر، يتكون لديه عبيد يستخدمهم عنده، ورغم ذلك، لم يستطع الرجل ان يورث أبناؤه شيئا بسبب انتمائهم الى امهاتهم، ولم يتم له هذا الامر الا مع بداية عهد الملكية لينتزع من المرأة الحق الأول، وينسب أولاده اليه ويورثهم املاكه الخاصة.

ويرى Engelsانجلز ان ضياع هذا الحق من المرأة يعتبر هزيمة تاريخية كبرى لها وينقلب موقعها راساً على عقب، وتضطر الى خدمة الرجل والخضوع لرغبته وشهواته وإنجاب الأطفال، وفرض تطور النظام الابوي على المرأة، الأحادية في الزواج. (ادريس ، عالية، ٢٠١١، ص:٣٠-٣٢)

اما عند الاغريق القدماء، فقد كانت المرأة مسلوبة الحرية والإرادة وحتى المكانة الاجتماعية، وفي كل ما يرجع الى الحقوق الشرعية وفق نظامهم وتشريعاتهم وفي كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق وواجبات. والظهر ان المرأة الاغريقية كانت في القرون الوسطى تحل في المنازل الكبيرة محلاً منفصلاً عن الطريق جانباً، بالكاد يكون له نوافذ ضيقة محروس الأبواب، لا يسمح لها بمغادرة البيت، بل تقوم فيه بكل الاعمال التي يحتاجها بانتظار وصول الزوج صاحب الإدارة والقوة والسيطرة.

ومن هنا يتبين لنا بان المرأة الاغريقية، لم تتلق حتى التدريبات الأولية للقراءة والكتابة مما يجعلها محرومة حتى من الثقافة العامة. اما من الوجهة القانونية فقد حرمها القانون اليوناني حقها في الارث وسلبها الحرية، فأصبحت لا قيمة لها في المجتمع من الناحية الاجتماعية والشرعية. ولكن في اسبرطة منحت المرأة بعض الحقوق المدنية المتعلقة بالبائنة والارث وأهليته التعامل مع المجتمع الذي تعيش فيه، وذلك بسبب وضع المدينة الحربي حيث شغف الرجال بخوض المعارك، مما افسح المجال امام المرأة لتخرج من عزلتها في بيتها لشراء حاجات اثناء غياب زوجها، لذلك يمكن ان نعتبرها أفضل من المرأة التي كانت تعيش في أثينا وبقية البلدان اليونانية الأخرى.

وإذا انتقلنا الى الحضارة الرومانية، نجد ان مكانة المرأة شهدت تراجعاً ملموساً، فالأنوثة عندهم سبب لانعدام أهلية الانثى. وكان الرومان يشبهون الهنود احياناً في نظرتهم للمرأة: في قاصرة تابعة للاب، ثم للزوج، ثم للابن الأكبر.

وعند زواجها تنقطع صلتها تماماً بعائلة الاب، وتعتبر متوفية بالنسبة للاب، وتدخل عائلة زوجها الذي يحق له بيعها، وعقابها وقتلها، وطلاقها. فهي متاع للرجل، وسلعة من السلع الرخيصة، يتصرف فيها كما يشاء، وهي فوق كل ذلك معرضة للطلاق، حتى ان مجمع روما عقد اجتماعاً للبحث في شئون المرأة فقرر: انها كائن لا نفس له، وأنها لن ترث الحياة الاخروية، وأنها رجس، ويجب الا تأكل اللحم، والا تضحك، وعليها ان تمضي جميع اوقاتها في الخدمة والخضوع.

وشبهت المرأة عند الصينيين القدمان بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال، وللصيني الحق في ان يبيع زوجته كالجارية، وإذا ترملت أصبح لأهل الزوج الحق فيها كثروة وتورث، وللصيني الحق في ان يدفن زوجته حية.

كما كانت البنت الصينية عبئا على ابيها لأنه كان يربيها، لا يناله منها شيء بعد ذلك الا ان يبعث بها الى بيت زوجها لتعمل فيه. وكان إذا ولد للأسرة بنات أكثر من حاجتها وصادفت العائلة الصعاب في اعالتهن تركتهن في الحقول ليقضين عليهن الصقيع.

كذلك انتشرت عادة "تكسيح" اقدام الفتيات الصغيرات في الصين رغبة في جعلهن قليلات الحيلة.

ولم تعرف المرأة عند الهندوس الاستقلال او الحرية لا في بيت أهلها ولا في منزل زوجها، لان علماء الهند الاقدمين يرون ان الانسان ر يستطيع تحصيل العلوم والمعارف مالم يتخل عن جميع الروابط العائلية.

ومما يذكر ان شريعة مانو في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقا مستقلاً عن حق ابيها وازواجها او ولدها، فاذا مات هؤلاء جميعا وجب عليها ان تنتمي الى رجل من أقارب زوجها وتخضع لحكمه، كما خضعت سابقاً في حياة زوجها الحي، المتوفى، وتعد المرأة الهندية قاصرة في معاملة الاخرين لها طيلة حياتها. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:٣٦)

وفي الحضارة اليابانية تعتبر الطاعة من أبرز صفات المرأة اليابانية حتى عصرنا الحاضر، وكان مصيرها منذ القدم يسير وفق مبادئ الطاعة الثلاث، طاعتها لأبيها قبل زواجها، ثم زوجها، ولابنها الأكبر بعد موت زوجها، وكانت سلطة الاب مطلقة في الاسرة، فمن حقه ان يبيع بناته في سوق النخاسة او سوق الدعارة. وليس للمرأة حق في الميراث، وكان من حق زوجها ان يطلقها إذا ما اسرفت في حديثها او رفعت صوتها. ومن العادات القديمة في اليابان ان الزوجة إذا ترملت وجب عليها ان تظهر بمظهر البؤس فتحلق راسها وتلبس الملابس الكثيرة ولهذا قيل: ان اليابان جنة الرجال.

اما الحضارة الفارسية فكان أهلها من المجوس (عبدة النار)، ومن اتباع ماني ومزدك وزارادشت. وكانت تعاليم هؤلاء تتأرجح بين الاتفاق والتناقض فيما يخص المرأة، ولكن من المتفق عليه ان الحضارة الفارسية مرت بعهد الامومة، أي الانتساب في النسل الى الام. واباحوا في مرحلة من المراحل الزواج من الأخت والام والجمع بين الاختين حتى انتهت الى منعه.

وقت سمحت ديانة زرادشت بتعدد الزوجات والتسري الاماء والخليلات واعتبرت المرأة من أملاك الرجل.

وقد عرفت المرأة الفارسية الحجاب على الوجه، والحظر على الاختلاط بالرجال. وهي كغيرها من الحضارات الأخرى بقيت رهنا لمشيئة الرجل، لا يأخذ برأيها، بل كانت تشبه في حال من الأحوال المرأة الجاهلية في الجزيرة العربية، حيث كان الاب لا يفرح بولادة الانثى، وكانت المرأة لا تملك حرية اختيار زوجها، بل يزوجها الاب لمن يشاء، وكان في وسع الزوج اهذاء احدى زوجاته الى رجل اخر.

المرأة في الجاهلية: المجتمع الجاهلي في الأصل هو مجتمع البداوة المحكوم بالنظام القبلي، والمتمثل بنظام العائلة الابوي، ويتحرك الفرد الجاهلي في ظل منظومة من القيم الجاهلية ويحرص على التكامل معها، ولكن ضمن فرديته. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:٣٤-٣٧)

وفي العقد الرابع للتنمية أعطيت الاولوية لموضوع المرأة من خلال تبني مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية GAD وقد اكدت جملة الوثائق التي صدرت عن المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر ريودي جإنيرو الخاص بالبيئة، ومؤتمر فيينا ١٩٩٣ ومؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة، ومؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن ثم مؤتمر بكين ١٩٩٥ على تبني هذا المفهوم الذي يستخدمه علماء الاجتماع" لتوصيف ما يضيفه المجتمع من عادات ونشاطات ومسؤوليات على كينونة النساء فئة مستفيدة وسلبية.

وخلال المرحلة التي عقبت المكسيك ووصولا الى بكين (١٩٩٥/١٩٧٥) شاع منهج التمكين في إطار معالجات النوع الاجتماعي والتنمية، وهو منهج يهدف الى تحقيق توازن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مبني على النظر للنساء بوصفهن فئة فاعلة ونشيطة لا فئة مستفيدة وسلبية. (الدمنهوري ، سهير، ٢٠١٦، ص:٣٢٥)

ثانيا الحياة السياسية:

وبالرجوع الى الحضارات القديمة نجد ان المرأة في بعض تلك الحضارات كانت تتمتع بحقوق مطلقة بينما اخذت مكانتها تتقهقر لحد العبودية في الحضارات الأخرى. ولكن البداية كانت مع الحضارات التي تمتعت فيها المرأة بالحكم، ففي الحضارة السومرية على سبيل المثال: تتكامل ابعاد اللوحة المعتقدة والحقوقية، لقيمة المرأة. في الحياة او في الحضارة السومرية، فتتصل الى اعلى مستويات قيادة الحكم، فأصبحت شوب – آد ملكة السومريين، وكانت تحكم مدينتها حكماً رغداً قوياً.

ومن النساء اللاتي تولين منصب الملكة في مصر الفرعونية: مدنين بنت حنتانتوس، سبك نفرو، حتشبسوت، امحتب، تي، وكانت المرأة تصور جالسة الى جوار زوجها كدليل على مساواتها به، ولكن اخذ مركز الرجل يقوى تدريجياً على حساب المرأة بعد الغزو الأجنبي.

وفي الحضارة البابلية، اقتربت مكانة المرأة من مكانة المرأة المصرية فعلى الرغم من ان العرف كان يفرض عليها ان تكون تبقى رهينة البيت لتربية أبنائها وتوفر الراحة لزوجها وإدخال السرور الى قلبه، فان القانون ساوى بينها وبين الرجل في معظم الحقوق. فكان لها ان تتعاقد وان تؤدي الشهادة وتضطلع بالتبعات، ولها مثل حظ الرجل في الميراث. ومن حق الرجل والمرأة ان يطلبا الطلاق إذا شاءا مع اقتسام مالهما من ممتلكات.

ان سجلات الحضارة السومرية والبابلية والمصرية القديمة وهي تؤكد على مكانة المرأة في الاقتصاد او السياسة وفي البيت وفي تربية الأبناء كما في المعتقدات والاساطير، تطرح قضية مهمة، وهي ان المرأة حققت حضورها الفعال منذ عصور ما قبل التاريخ، وفرضت مكانتها الاجتماعية عبر مزاولتها للأعمال الاقتصادية والاجتماعية الفعالة، أي انها أسهمت في العملية الحضارية القديمة اسهاماً مباشراً وهو انتاجي بالدرجة الأولى.

ويختلف حال المرأة في الحضارة الاشورية، حيث اخضع الاشوريين النساء للحجاب وذلك ما أكدته الحفريات في آشور القديمة، حيث عثر على لوحات طينية ترجع الى القرن الثاني عشر قبل الميلاد تحتوي على قواعد قانونية أقدم من ذلك عهداً، وكان الحجاب مقصوراً على الحرائر دون الاماء. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:٣٢-٣٣)

ثالثا: الحياة الاقتصادية:

وفي رأي "باخوفن" ان سيطرة الانثى وعلو مكانتها في الواقع هي المرحلة الأولى في تاريخ البشرية وتطور النسق القرابي وانما سبقتها مرحلة التحرر الجنسي المطلق التي ترجع في رأيه الى ان الانثى لم تخلق في الأصل لكي تدفن نفسها بين ذراعي ذكر واحد لإغراق الناس في الشهوات، وقد انتقل باخوفن من ذلك الى القول بان ملكية الذكر الواحد لأنثى واحدة كان يعتبر خروجا على إرادة الإلهة، ولذلك ثارت ثائرة النساء في مرحلة تالية من تطور المجتمع على ذلك الوضع المهين، فكانت هذه الثورة إيذانا بظهور الزواج كنظام اجتماعي ينظم العلاقات الجنسية بين الذكر والانثى ولقد كان من الطبيعي ان تتمسك الانثى بالسلطة والسيطرة في يدها، وظهر بذلك "حق الام" وكرست الانثى المسيطرة نفسها للأغراض السلمية فاخترعت الزراعة، ويدل ذلك على ان انها صانعة الحضارات والثقافات المختلفة وانها قادرة على صنع وإقامة

النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولديها القدرة على تقلد أمور الحكم، ولكن لم يرض المجتمع بلك في بداية الامر واعتبر ذلك خروجا على إرادة الالهة ولذلك أتيح للأنثى في مواسم معينة ان تتصل جنسيا باي ذكر تشاء ، وعرف ذلك "بالزنا الموسمي" الذي يعتبره باخوفن تكفيرا من المجتمع القديم عن "جريمة الزواج"، ومع ذلك فقد سار النظام في طريقه التطوري، وفقدت الانثى سلطتها وسيطرتها فيما يتعلق بشئون السياسية، مما أدى الى ظهور نظام الانتساب الى الاب والاعتراف بالقرابة في خط الذكور وسيطرة الرجل في الشئون السياسية والاقتصادية.

وافترض "ماكلينان ان الإنسإنية في مرحلتها الأولى كانت تعيش في حالة فوضى خلقية واباحية جنسية مطلقة، وكانت الجماعة القبلية تعيش في حالة حروب وإغارات دائمة، وكان يتطلب ذلك التخلص من الاناث اللاتي يعتبرن عاملا معوقاً خشية وقوعهن في الاسر وبذلك ظهرت ممارسة وأد البنات. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص:٣-٤)

بالرغم من ان المرأة الصينية القديمة لم تلطخ يديها بالعمل الا انها كانت في الواقع اقل حرية من امرأة الاجير التي تعمل بجانب زوجها او تمتلك مميزات لم تستمتع بها المرأة خلف الستائر، ولكن كلا منهما كانت تعمل ما يطلبه الرجال سواء ان تشد المحراث جنبا الى جنب مع الحيوان او ان تجمل جسدها إرضاء لسيدها، وحتى في عهد الفروسية حين وجدت المرأة مكاناً ترتكز عليه، لم تصعد الى هذا المكان من تلقاء نفسها بل وضعها فيه الرجل لأنه احب ان براها في هذا المكان ففيه إرضاء لغروره، فقد أعطاه هذا شيئا جديدا للعبادة والامر أي يمارس فيه العبادة والسيادة، وهكذا كانت المرأة عشيقة ام خادمة، الهة ام زوجة كل هذا كان طبقاً لإرادة الرجل ونادراً ما تمردت المرأة لأنها قبلت وضعها الأقل وضالة شأنها كوضع عكسي لعلو مكانة الرجل، وما لبث هذا النموذج ان تمزق في بعض البلدان وثارت المرأة على وضعها وطالبت بالمساواة مع الرجل وقد ساعدها على ذلك نداء بعض المفكرين والثوار.

ففي خطاب الى كوجلمان سنة ١٩٦٨ أعلن كارل ماركس ان التقدم الاجتماعي يمكن ان يقاس بدقة بالوضع الاجتماعي للجنس النسائي.

وعلى العموم فقد اختلف وضع المرأة من مجتمع لأخر عبر التاريخ، وقد لعبت الثورة الصناعية دوراً كبيراً في إحداث التغيير الاجتماعي التي أدت الى نهضة المرأة وكان لظهور الرأسمالية الصناعية اثار كبيرة على المرأة بينما قاست زوجات الطبقة العامة كثيراً، فالضرورة الاقتصادية اضطرت المرأة للعمل في المناجم والمصانع- كعمال غير مهرة- فانحطت مكانتها، كما كان عليها أعباء غير محتملة من العمل داخل المنزل وخارجه، وما لبث ان سمع صراخها فارتفعت مكانتها في المنزل، وقد أعطاها عملها جنباً الى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجياً.

وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا ففي عام ١٦٠٤ وقبل الثورة الصناعية- ارتفع صوت (Marie de Gounrnay) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، ولم تحظ ثورتها بنصيب كبير من الاهتمام حتى جاء فيلسوفان فرنسيان بعد قرن ونصف تقريباً وهما من فلاسفة الثورة الفرنسية Condoratو Halbachوطالبا بمنح المرأة حقوقاً متنوعة وضرورة مساواتها بالرجل.

وفي إنجلترا تأثرت بآراء الفيلسوفين السيدة (Mary Wolstone craft) وقد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية، وفي بداية القرن التاسع عشر بزغت للمرأة بعض الحقوق، ولكن لم يؤخذ رأيها

وشهادتها وحقها في الانتخابات الا في القرن العشرين، وقد لاقت المرأة اهتماماً كبيراً بعد ان جندت واشتركت في المظاهرات، وما ان جاء عام ١٩٢٨ حتى كسبت المرأة الحقوق المدنية كتلك التي يستمتع بها الرجل.

اما في أمريكا فقد كانت المعركة طويلة الأمد، فبالرغم من مناداة توماس جيفرسون بالديموقراطية فانه رأى من الأفضل إبعاد المرأة عن النشاط السياسي، ولم يكن لها حق ممارسة أي نشاط الا الامومة والزوجية، وليس غريباً ان نعرف ان اكثر المعارضة للحركة النسائية جاء من النساء انفسهم، فبالرغم من إحساس بعضهن بضأله المكانة الشرعية، فان أولئك اللائي كن سعيدات في الزواج لم يجدن أي ضرورة للتغيير، بل الغالبية منهن كانت تعتقد ان مكان المرأة الطبيعي هو المنزل، حتى المتعلمات لم يكن يرغبن في التصويت او الدخول في أي مهنة جديدة، فليس هناك داع للنضال من اجل مسئوليات غير مطلوبة، ولذلك فقد عانى قادة الحركة النسائية كثيرا. وكانت نساء الطبقة المتوسطة هن المحرك لهذه الحركة. (عبد الفتاح، كاميليا، ٢٠١٥، ص:٤١-٤٣)

وتعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة نموذجاً يحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادها الوطني وتدعيم العلاقات التشابكية بين المنشأة الصغيرة والكبيرة، حيث انتهجت الحكومة اليابانية سياسة قومية استهدفت توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية للمشروعات الصغيرة لوضعها في مجتمع عنقودي يربط بين المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة لكافة المشروعات الصغيرة من خلال إقامة شبكة خدمات متبادلة بين جميع هذه المشروعات، وتشير الإحصاءات إلي أن المُنشآت الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشُكل نسبة كبيرة من إجمالي القوة العاملة ومن الناتج القومي لليابان، حيث تشارك المنشأة الصغيرة بشكل كبير في الصناعات التحويلية والخدمات وتجارتي الجملة والتجزئة، بالإضافة إلي الأنماط التقليدية المتعارف عليها المُنشآت الفردية والعائلية والتعاونية.(الدمنهوري ،سهير ، ٢٠٢٣، ص:١٧)

رابعاً: التعليم:

يعد التعليم اهم أداة لتنمية الموارد البشرية، ويعتبر حق من حقوق الانسان عالميا، لذلك يجب توفيره لتمكين المرأة، وعلى الرغم من ان ما يقرب من نصف سكان العالم يتكون من النساء، الا انهم يواجهون التمييز في معظم مجالات الحياة، ويواجهون صعوبات في جوانب الحياة الاجتماعية، لان المجتمع يعمل على أساس الجنس، فعلى الصعيد العالمي يوجد ٦٥مليون فتاة من الفتيات غير قادرة على بدء الدراسة، ويتم سحب ١٠٠مليون منهم قبل ان يتمكنوا من اكمال التعليم الابتدائي، ولا يزال هناك ٥٤٢مليون امرأة امية.

فلا يزال التمييز بين الجنسين مستمراً وبخاصة في الحصول على التعليم، وعندما تحصل المرأة على التعليم العالي وبخاصة في مستوى متقدم، سيعمل ذلك على تعزيز مهاراتها، مما سيعزز من قدرتها الداخلية وثقتها في نفسها، والوعي بهذه الطريقة يعزز "البعد الشخصي". وكذلك ستزداد قدرتها على التفاعل مع الاخرين للتفاوض في صنع القرارات المتعلقة بالآخرين، وستكون أفضل وسيتم سماع صوتها، مما يؤثر على "البعد العلائقي" او "بعد العلاقات الوثيقة" للتمكين،

بينما يحدث بعد الجماعية عندما تعمل هؤلاء النساء معاً ويتعاون مع بعضهن في مشاركة ما يفعلن، وستكون النتائج أكثر تأثيرا.

فيؤثر التعليم في اندونيسيا –مثلا– في بعض جوانب حياة المرأة وليس كلها، مثلك مواقفها تجاه صحتها والعنف المنزلي، والتقليل من عدد الأطفال المطلوب انجابهم، وزيادة احتمالية استخدام وسائل منع الحمل، الا انه لا يكفي وحده لتصحيح ظروف المرأة المضطهدة، فلا تزال القواعد العرفية المحلية تحكم أجزاء كثيرة من البلاد، ففي سياق الاسرة – على سبيل المثال– للأزواج الحق في مطالبة زوجاتهم بالبقاء في المنزل ليقمن بدورهن كربات للبيوت (الجويدي، فايزة، ٢٠٢٠م، ص:٣٤)

تحتفل الحملة العالمية للتعليم باليوم العالمي للمرأة عام ٢٠٢٤ تحت شعار "عدوها معكم: استثمروا فيها." يتوافق هذا الشعار مع لجنة الأمم المتحدة الثامنة والستين المعنية بوضع المرأة (CSW 68)، والتي ستبحث في السبل المؤدية إلى قدر أكبر من الإدماج الاقتصادي للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ويقر هذا الشعار بأنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال المرأة تواجه عوائق كبيرة أمام المشاركة الاقتصادية المتساوية. يدعو إلى ضمان تكافؤ الفرص للنساء والفتيات لبناء قدراتهن وتعزيز قدرتهن على التعلم والكسب والقيادة .

صورة رقم (١) شعار الحملة العالمية لتعليم النساء ٢٠٢٤

وعلى حد تعبير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، فإن التنمية الاجتماعية الحقيقية مستحيلة في غياب التقدم في وضع المرأة. إن حقوق الإنسان لا تستحق هذا الاسم إذا كانت تستبعد النصف الأنثوي من البشرية. إن النضال من أجل المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى خلق عالم أكثر إنصافا لجميع الأفراد والمجتمعات.

ويضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، واتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم(CADE) ، وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان الجماعية أن الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة دون تمييز يلبي احتياجات الفئات

الأكثر تهميشاً. لقد أثبتت العديد من الدراسات أن تخصيص الموارد لتعليم المرأة من شأنه أن يعزز رفاهية المرأة وأسرتها، ويعالج الفقر، ويحفز التوسع الاقتصادي. يقع في قلب تحقيق المساواة بين الجنسين تعليم الفتيات والنساء وإزالة العوائق التي تحول دون التعليم وفرص تقدمهن .

لا تعالج السياسات والبرامج والممارسات التعليمية بشكل صريح الحواجز المتعلقة بالنوع الاجتماعي والممارسات التمييزية التي تواجهها النساء والفتيات في سعيهن للحصول على تعليم جيد .ويقتصر التركيز على التحصيل التعليمي للفتيات الصغيرات، مع العمل على افتراض أن تصحيح ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفوارق بين النساء في المستقبل. وتؤثر ندرة الأحكام المتعلقة بالتحول الجنساني في مبادرات السياسات على التعامل مع المراهقات والشابات خارج حدود الفصول الدراسية، وبشكل عام، على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله. ويجب معالجة هذه المشكلة من خلال استراتيجيات التعليم المشترك بين الأجيال، حيث يشكل التمويل الجنساني أهمية بالغة للتمكين الفوري للنساء والفتيات. علاوة على ذلك، هناك فجوة في تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠، ويرجع ذلك إلى النقص المقلق في التمويل، مع عجز سنوي مذهل قدره 360مليار دولار أمريكي في الإنفاق على المساواة بين الجنسين .

يجب على القادة السياسيين والوزراء والبرلمانيين وموظفي الخدمة المدنية ورؤساء الحكومات الالتزام بالتعليم التحويلي بين الجنسين وتحمل المسؤولية عن التقدم. ويبدأ ذلك بزيادة الاستثمار في المناهج والحلول القائمة على الأدلة التي تجعل المساواة بين الجنسين والتعليم الشامل هدفًا أساسيًا في التعليم الرسمي وغير الرسمي. يجب على القادة وضع المساواة بين الجنسين في قلب خطط قطاع التعليم وميزانياته وسياساته.

يعد التعليم الأولي وتدريب المعلمين ضروريين لحل التحديات التعليمية المتعددة التي تواجهها المرأة. إن المعلمين المُعدين جيدًا، والذين يتقاضون أجورًا جيدة، والمدعومين هم الضمان الرئيسي للنجاح.

وبهذه المناسبة، تدعو الحملة العالمية للتعليم إلى تخصيص حصة كافية من ميزانية التعليم للتركيز على قضايا المساواة والحساسية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم للنساء والفتيات. ومن خلال التعرف على تقاطعات الهويات والخبرات في التعليم ومعالجتها، يمكن للمدارس والمؤسسات التعليمية العمل على خلق بيئات تعليمية أكثر إنصافًا وشمولية لجميع الطلاب. وقد يتضمن ذلك إعادة التفكير في المناهج والسياسات لتعكس وجهات نظر وخبرات أكثر تنوعًا وتوفير الدعم والموارد للطلاب من المجتمعات المهمشة.

تحث الحملة العالمية للتعليم الحكومات على إدراج ميزانيات تستجيب للنوع الاجتماعي لمعالجة عدم المساواة وضمان تحقيق التزامات التعليم بين الجنسين – من خلال ضمان التوزيع العادل للموارد بين الجنسين والمساهمة في تكافؤ الفرص لأولئك الذين كانوا محرومين في السابق.

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص تعلّم مدى الحياة للجميع. (https://campaignforeducation.org/ar/)

٢- المرأة إقليمياً:

اولاً: الحياة الاجتماعية:

كان للمرأة العربية في العصر الجاهلي مكانة لم تكن تتمتع بها المرأة في الشرائع السائدة، وكانت آلة العرب واصنامهم تسمى بأسماء الانثى كاللات والعزى ومنات. وعرف عن العرب تلقيب نسائهم بلقب الام المنسوبة الى ابنها وكان العرب ينادون بعضهم بعضا بلفظ الابن منسوباً الى امه.

وكانت مكانة المرأة العربية متجذرة في العرف والسلوك والعلاقات، وتم التعبير عن ذلك في الشعر والحكاية.. وكافة فنون التعبير الادبي. وتعكس قصص التاريخ حساسية شديدة لدى العربي وحبه للمرأة واحترامه لها. ولكن ضمن شروط محددة ذات علاقة وطيدة بالوعي الرجولي، القائم على اسا انه صاحب المسؤوليات الكبرى، وان المرأة تعيش في كنفه في نطاق نسبي من الحرية. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:٣٧)

وعلى الرغم من ذلك فقد أكد المؤرخون أن تاريخ الجاهلية أشار الى وأد الأطفال المشوهين جسدياً لدى بعض القبائل بسبب الحالة الاقتصادية، وعدم استطاعة المشوه العمل وتوفير الطعام نظراً لضعف بنيته، وكان العمل في ذلك الوقت يتطلب قوة جسدية هائلة هذا فضلاً عن الدفاع والحماية للجماعة القبلية أثناء الغزوات والحروب ولذلك لم تكن بعض القبائل ترحب بميلاد الإناث لاعتقادهم أنها مجلبة للعار أو لأنها شخص غير عامل أو منتج فهي عالة على أهلها، وظلت هذه العادة محصورة النطاق في الوالد وابنته.

وهناك رأي اخر يشير الى ان عادة وأد البنات كانت ترجع الى دافع ديني في فكر بعض القبائل منها "ربيعة- كندة- طيء- تميم" إذ كانوا يعتقدون ان الانثى رجس من خلق الشيطان او من خلق آلهة غير آلهتهم ولذلك ينبغي التخلص منها ليس بالذبح، بل بالوأد عقب الولادة مباشرة حتى لا تنتشر الدماء فينتشر معها ما تحمله من نجس ورجس، بل كان بعضهم يبالغ في هذا المعتقد فيئد الانثى بعيداً عن المنازل، ولكن كان هناك بعض القبائل العربية التي كانت تلجأ الى قتل أولادها ذكوراً وإناثاً تحت تأثير الفقر ورغبة في التخلص من واجب تربيتهم.

أما الزواج في الجاهلية فلم تكن عليه قيود، بل اتخذ زعماء القبائل العديد من الاناث زوجات لهم، ويرجع ذلك ال بناء علاقات قوية وعصبية مع القبائل الأخرى لتقوية التحالفات السياسية التي لم تنشأ إلا عن طريق الزواج، فيشير الطبري الى ان الرجل من قبيلة قريش كان متوسط زواجه عشر زوجات، ومن هؤلاء الذين تزوجوا بأكثر من أربع "الحارث بن قيس" حيث تزوج ثماني زوجات وعلى الرغم من هذه المبالغة فإنها تشير إشارة واضحة الى تعدد الزوجات.

وتميزت الانثى في هذا العصر من خلال طلبها للزواج خاصة إذ كانت تتمتع بمنزلة ومكانة اجتماعية عالية بأن يدفع لها مهر كبير خاصة بعد الموافقة على الشاب الذي يرسل عرضه للزواج على الاب او الأخ او ابن العم ويسمى ذلك صداقاً او ايجاباً وقبولاً، وكان يطلق على المهر في الجاهلية "النافلة" وعندما كانت تولد انثى، يردد المهنئون "حلال لك

النافلة" وكان ذلك تناقضاً في نظرتهم للإناث إذ كانوا يسارعون في وأدهن والتخلص منهن، ويطلق أيضاً على المهر لفظ آخر وهو "الحلوان" والمقصود به نوع من الأجر او السمسرة او العمولة إذ كان يؤخذ من مهر الانثى للإنفاق على زواج الأخ او الاب بزوجة أخرى ولكن الاسرة التي لم تفعل ذلك فكان إناث العرب يفتخرن بأن أزواجهن لم يأخذوا من مهر بناتهن شيئاً.

ومن علامات التمييز بين الذكور والاناث، ان لجماعة من الذكور الحق في الزواج من انثى واحدة تكون حقاً مشاعاً بينهم، وتشير السيدة عائشة رضي الله عنها الى ذلك بقولها "كان يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على الانثى فيصيبونها، فإذا حملت ووضعت ترسل إليهم فلا يستطيع أحد أن يمتنع فتقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم، فهو ابنك يا فلان، وتسمي من أحبت بأسمة فيلحق به ولدها ولا يستطيع ان يمتنع عنه الذكر. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص١٠)

ومن تمييز الذكور على الاناث في الجاهلية يتضح في امر الطلاق إذ كان في يد الذكور دون الاناث، ولكن في بعض الأحيان تحاول الاناث إقناع الأزواج بان يهبوا لهن الطلاق وقد تتحقق هذه الهبة للزوجات إذا كن يتمتعن بمنزلة رفيعة في المجتمع. (Asghar Ali Engineer Op. Cit. O:27.)

ولكن هذه المميزات لا تتمتع بها الاناث الفقيرات، وكانت الانثى تطلب الطلاق في بعض القبائل البدوية التي تقطن الخيام عن طريق تغيير اتجاه الدخول الى الخيمة من الغرب الى الشرق، فعندما يرى الذكر هذا التغيير يكون رمزاً بأن الزوجة قد طلقته فلا يرجع اليها مرة اخرى. (الرميحي، محمود ،١٩٩٤ ص: ١٧)

ويقول ابن زيد: كان الذكر في الاهلية يطلق الزوجة أكثر من مرة ثم يردها كما يشاء كما أكد الفخر الرازي، ان الذكر يستطيع ان يطلق آلاف المرات ثم يردها، وعندما كان يطلق الذكر الزوجة ثلاث مرات وتزوجت بآخر فكان من حقه ان يردها اليه، ويسمى هذا بطلاق البائنAL-Baain، كما يوجد شكل آخر للزواج يسمى طلاق الظهار Zihar وفيه يخبر الذكر الزوجة بأنها مثل أمه او أخته أو عمته ويعاملها معاملتهن ويكفي ان يقول لها "أنت علي كظهر أمي" وكان الظهار أسوأ أنواع الطلاق إذ لا تستطيع الانثى الزواج مرة أخرى، وهناك شكل آخر من الطلاق يسمى الايلاء AL-Lahaa ويأخذ الذكر عهداً على نفسه بأن يترك الزوجة فترة من الزمن "بضعة شهور أو سنة" دون أن يقربها ويكون ذلك بمثابة العقوبة. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص١٠)

ولكن على الرغم من ذلك والتميزات التي وضحت بين الذكور والاناث في عصر الجاهلية والتي كانت تشير الى تفوق الذكور في مقابل تدني الاناث، كان هناك بعض الأمور التي تساوت فيها الاناث مع الذكور وهي الأمور الدينية، فكان الكهنوت ليس حكراً على الذكور فقط، بل كان للإناث نصيب في ذلك، فمنذ زمن بعيد والاناث يقمن بأعمال الكهنة في شبه الجزيرة العربية خاصة في الجنوب شأنها شأن المرأة في العصور الفرعونية.

وقد كان اهل اليمن، وحضرموت، وسبأ يؤنثون الشمس، أما اهل مصر فقد اعتبروها ذكراً وقد سمى العرب أنفسهم عباد الشمس وكانوا أتباع الملكة "شيب" في فترة ألف عام ق.م وكان من معبودات الاناث عند العرب "اللات والعزة ومناة" وقد عبدت هذه الالهة قبائل متعددة منها "بنو ثقيف في الحجاز- القريشيون والكنعانيون" وكانوا يطلبون منهم الشفاعة وعلى الرغم من ذلك في الوقت نفسه كانوا يئدون الاناث عقب ولادتهن ويفضلون عليهن الذكور وهذا التناقض في حياة

هذه الشعوب خلق اختلافاً بين علم الاجتماع وعلم اللاهوت، والذي ينظر للإناث باحترام لأنهن واهبات القوة والحياة، اما علم الاجتماع ينظر لانجاب الذكور على انهم اكثر نفعاً للمجتمع بالمقارنة بالإناث.

اليهودية: يتضح مفهوم أفراد المجتمع اليهودي للذكور والاناث من خلال مشاركتهم في كافة الاعمال المختلفة مثل الرعي والزراعة، إذ لم تكن الاناث في معزل عن الذكور كما كان في المجتمعات الأخرى، رغم ان القانون اليهودي لم يعط للإناث الا بعض الحقوق البسيطة، ولكنهن حققن مكانة عالية في الحياة اليومية الامر الذي أدى الى تعديل القانون في مرحلة لاحقة حتى يرفع من مكانة الانثى وفي تاريخ المجتمع العبري شواهد كثيرة تدل على مركز ونفوذ الانثى ليس فقط في الاسرة، بل في الدوائر الاجتماعية والسياسية المختلفة.

وهناك امثلة تدل على ان وضع الانثى لم يكن دائما متدهوراً لان نظرة الكر للأنثى تختلف من وقت لآخر ومن حالة لأخرى، إذ تفوقت بعض الاناث مثل "سارة" و "مريم" و "دبوره" ولكن كان يتوقف ذلك على عوامل كثيرة، منها طبيعة الانثى نفسها وشخصيتها الذاتية ونسبها واصلها، فزواج داود من ابنة شاؤل مهد له الطريق لتولي الملك وكان طلاقه منها دليلا على نزع هذه المكانة، كما تزوج سليمان بكثيرات من بنات الملوك لكي يكتسب خلفاء له. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص١١-١٢)

المرأة في الإسلام: وضع الإسلام المرأة في مكانها الصحيح، حيث منحها حقوقها الإنسانية والمدنية والاقتصادية، ويتجلى ذلك في عدد السور التي تعرض لأمور النساء وهي كثيرة منها سورة البقرة والمائدة والنور والمجادلة والأحزاب والتحريم، غير ن سورة النساء هي أكثر السور تعرضاً للمرأة فهي تحرض على الاستقرار الداخلي وتوضح الأسس الكفيلة بدوام هذا الاستقرار ونشاطه، ولقد تعرضت السورة للأسس التالية:

١. تكريم المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الإنسانية.
٢. نظام الاسرة ونظام الزواج.
٣. مساواة الرجل بالمرأة من حيث الكسب في حدود الطاقة.
٤. حرية المرأة في ذاتها وأموالها.

ولقد وضع الإسلام بذلك الدعائم الأساسية لبناء المجتمع الإنساني السليم.

وبذلك أبطل الإسلام نظرة الجاهلية للمرأة، فحرم وأدها ومنع تعدد الزوجات بلا حساب وجعله محصوراً بأربع ومنع وراثتها كسائر السلع، وأوجب الإسلام للمرأة حق اكتساب الأموال بالطرق المشروعة، ومن أسباب اكتساب الأموال حق الميراث وحق المهر وحق النفقة لها ولأولادها. (ادريس، عالية، ٢٠١١، ص:٣١)

مؤخرا، تم تحديث الشبكة الوطنية للإمدادات الطبية لكنها لا تزال تمثل تحديا لوجستيا. موسيس يتساءل: لماذا السلع التجارية يمكن أن تصل إلى أبعد قرية، وهذا غير ممكن بالنسبة الى وسائل منع الحمل.

"عدم تلبية الحاجة لتوفير وسائل منع الحمل هي ٤١ في المئة في أوغندا. لماذا لا نعمل بجد للتأكد من توفيرها الى كل من يرغب بها؟ اننا نبذل الكثير من الجهود للإعلام والتعليم، ليوافق الناس على وسائل منع الحمل. ولكن إن كانت

هذه القلة من الذين قبلوا التغيير والذين يذهبون الى العيادات الصحية، دون ان يتمكنوا من الوصول إلى وسائل منع الحمل، نكون قد عدنا الى الوراء بدلا من التقدم ست خطوات الى الأمام"

في الآونة الأخيرة، عاد برنامج تنظيم الأسرة ليكون على رأس جدول الأعمال .أربع مليارات دولار من مؤسسةGastes ، وحكومة المملكة المتحدة والعديد من المستثمرين من القطاع الخاص والعام .الكثير من العمل لتوفير وسائل منع الحمل .

لكن ما شعور الحكومة الأوغندية كطرف متلقي لمثل هذا الجهد الدولي؟

الدكتورة جنيفر وإنيانا، وزارة الصحة تقول: "الرد على السؤال في غاية الصعوبة .بإمكاننا القول انه استعمار. اننا نفهم أيضا أن الأمور لا تسير كمستعمر .ونرى أيضا بانه علينا أن نفعل شيئا حيال ذلك، فان لم تسر الأمور بهذه الطريقة، فمن الذي سيدفعنا للقيام بهذا. لأنه يؤثر على صحتنا، وعلى نظامنا الصحي، ووضع الكثير من الضغوط على التسهيلات المتاحة."

حسب التقديرات، سيكون هناك ٨٠ مليون حالة حمل غير مرغوب فيها هذا العام في البلدان الفقيرة، اي ٤٠ مليون حالة إجهاض، ووفاة 100.000أم، اضافة الى وفاة مليون ونصف مليون طفل رضع.

تنظيم الأسرة يعني ايضا وقبل كل شيء حقوق الإنسان والصحة. انه حق اختيار كيفية ووقت إنجاب الأطفال.

الطريق طويلة، ولكن الأموال التي ستتوفر بحلول عام ٢٠٢٠ سترفع عدد اللواتي ترغبن، في الدول الفقيرة، في الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة، والتي لا يمكن الحصول عليها. (أحمد، نورهان ،٢٠٢١، ص:١٢٤)

وفي تقليد اخر فان النساء في إيران لا يمكنهن الاستراحة حتى بعد وفاتهن فقد تمت إزالة صورهن عن قبورهن في محافظة "مازندران" الإيرانية، فقط لأنهن نساء.

توجد حالات واقعية في عدد من دول الشرق الأوسط تُدفن فيها نساء مجهولات الهوية، وغالباً ما تكون هذه القبور ناتجة عن جرائم "الشرف"، أو عنف أُسَري، أو حتى حوادث اختفاء لفتيات لا يطالب بهن أحد. قبور لنساء وفتيات غير معروفات، مجهولات الهوية.

نساء قُتلن على أيدي اقربائهن بذريعة "حفظ الشرف" ثم تركت اجسادهن خلفهن، ورفضوا حتى دفنهن بأيديهم، تتولى البلدية دفنهن كمجهولات دون اسم دون نعي دون وداع، يسمى أحيانا "مقبرة المنبوذات"

ثانيا: الحياة السياسية:

وتمتعت المرأة بحق المساهمة في النشاطات الحربية والعسكرية التي حسدت مدى شجاعتها في الحروب والمعارك القبلية والغزوات، فكان منهن من يلحقن بأبناء القبيلة يحرضنهم على القتال وخوض المعارك.

ولكن مكانة المرأة العربية اصطدمت بقوة الحقائق الطبيعية السارية، وهي حقائق افرزت معاداة قوية للمرأة، كان أبرزها وأد البنات الذي لجأ اليه الفقراء العاجزون عن توفير الرزق اللازم للبقاء على قيد الحياة، ومارسه بعض الأغنياء هرباً من احتمال حصول زواج غير متكافئ من رجال ذي مراتب متدينة. (ادريس، علياء، ٢٠١١، ص:٣٨)

لم يذكر العهد القديم ان ملكات تولين حكم إسرائيل سوى ملكة "عتليا" وكانت زوجات الحاخامات يتمتعن بمكانة اجتماعية عظيمة في المجتمع اليهودي فكانت زوجة "ربى عقيبا" السبب المباشر في رفع مكانته الاجتماعية وتعليمه التوراة بعد أن كان يعمل راعياً للغنم عند ابيها، وزوجة الحاخام "نحميا الحكيم" كان لها نفوذها وهي تنتمي الى أسرة دينية، فحينما وجه اليها أحد الحاخامات إهانة بالغة فلم تصمت بسبب مكانة هذا الحاخام، بل بعثت اليه برسالة قاسية. (الدمنهوري، سهير، ٢٠٠٠، ص١٣)

خلال أربعة عشر عاماً تلت نهاية الحرب الباردة، أي من ١٩٩٠-٢٠٠٤ كان هناك ٦٠ نزاعاً حول العالم. والنساء اخر من يدعى لطاولة التفاوض، وتبقى مشاركتهن محدودة في مفاوضات السلام، باستثناء بعض الحالات مثل ايرلندا الشمالية، وغواتيمالا، وجمهورية الصومال... الخ. ولكن، بغض النظر عن الاستثناءات، تحظى النساء باهتمام اقل من الرجال في مفاوضات السلام، وفي نزع السلاح، وفي إعادة الاعمار بعد النزاع.

ماذا يعني ان تشارك المرأة بشكل أوسع في عملية صنع القرار؟ هل يفيد ذلك حقاً عملية بناء السلام؟ وكيف، وبأية أدوات يمكن للنساء ان يساهمن في صنع السلام؟

ان النظر الى النساء كمجموعة منفصلة عن المجموع الوطني، يعزز تهميشهن واقصائهن عن مفهوم الحيز العام الساسي. فالنساء جزء من النسيج الوطني، وهن تاريخياً جزء مساهم اقتصادياً ومشارك في المقاومة الوطنية، وبالتالي فان دراسة واقع النساء او نشاطهن واحتياجاتهن لا تتحقق عبر فصلهن، بل عبر دمجهن في الكل، مع الاخذ بالاعتبار خصوصيات معينة ناتجة عن التحيز الاجتماعي والسياسي الذي واجهته المرأة تاريخياً. (أبو زيد، جيهان، ٢٠١٧، ص:٩٦-٩٧)

شاركت المرأة العربية في جميع الثورات، بل كانت في المقدمة أحيانا كثيرة، املة ان تحصل على حقوقها والحرية والمساواة وعدم التمييز، فقد قدمت المرأة الكثير من التضحيات فان منهن من تعرضت للضرب والسجن وفقدان العائلة، ومنهن من عاشت ظروف صعبة للغاية وأخرى استشهدت.

للأسف لا تبعث الأمثلة في تاريخ العالم العربي على التفاؤل، فيما يتعلق بمشاركة النساء في عمليات التحول السياسية التي تؤدي الى زيادة دور النساء في المجال العام، او في التأثير في البرامج السياسية التي تؤدي الى زيادة دور النساء في المجال العام، او في التأثير في البرامج السياسية وتغيير واقع النساء داخل المجتمع العربي.

في الجزائر، كانت مشاركة المرأة في الكفاح المسلح ضد الفرنسيين من عام ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ مفتاح انتصار المقاومة، وشاركت النساء الفلسطينيات تاريخا في مختلف مراحل حركة التحرير الفلسطينية، وشهدت السنوات ما بين ١٩٦٧و ١٩٧٢ ذروة الكفاح المسلح، وشاركت النساء في العمليات المسلحة، وسجنت الكثيرات منهن بسبب أنشطة مناهضة للاحتلال. ومع ذلك، فان الدور الفعال للمرأة، في حركات التحرر ومناهضة الاستعمار، في العالم العربي، لم

ينتج عنه حضور بارز للمرأة في مناصب القيادة والسلطة، في حكومة ما بعد الاستقلال. ليس هذا فحسب، بل ويمكن القول أيضا ان التقدم الذي أحرزته المرأة، فيما يتعلق بالحرية في الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، نتيجة انخراطها في الحركات اليسارية وحركات القومية العربية، تراجع بشدة، على المستوى الاجتماعي، في أواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات.

يعزى ذلك الى تأثير الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وظهور ثقافة متعاطفة مع أسلوب الحياة السعودية بقيادة الوهابية، خاصة بين المغتربين من الدول العربية، ممن يتمتعون بالثراء الذي يوفره لهم عملهم في المملكة العربية السعودية. وكانت الأمثلة ملموسة في الادن ومصر على هذه النزعات. في الواقع، اقترن ذلك بالتضييق الذي مارسته الأنظمة المدعومة أمريكيا على حركات اليسار القومية العربية، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، وترك الساحة للإخوان المسلمين للعمل، على المستوى الاجتماعي، لاختراق التعليم والمجتمع، في محاولة لمواجهة تأثير الشيوعية في المنطقة العربية.

ومع انكفاء حركات اليسار والقومية العربية والليبرالية الى النشاط السري، انكفأت أي محاولة للنقاش بشأن حقوق المرأة. ومع تصدر قضية تحرير فلسطين ومعارضة الأنظمة المدعومة من الغرب أولوية "نضالهم"، تعملوا مع قضية حقوق المرأة على أنها قضية منفصلة مؤجلة. في الأردن، على سبيل المثال، انفصل نشاط المرأة عن النشاط السياسي في السبعينيات، باستثناء الاتحاد النسائي الأردني (أنشئ في عام ١٩٤٥تحت اسم اتحاد المرأة العربية، وحل مع جميع الأحزاب السياسية بناء على اعلان قانون الطوارئ، واعيد احياؤه في عام ١٩٧٤). في سياق الأدوار الجندرية التقليدية في المجتمع الأردني، حدّت من مشاركة المرأة في النشاط السياسي، ما أسفر عن هيمنة ذكورية على المجال السياسي العام والسرّي.، وبعده الانتخابات البرلمإنية،١٩٨٩ قدّم إلغاء قانون الطوارئ في الأردن في عام فرصة إحياء النقاش حول حقوق المرأة وقضاياها، في المجال السياسي. لكن، بقيت حقوق المرأة، إلى حد كبير، مجرد إضافات عامة على البيانات السياسية، تشير إلى دورها الاجتماعي دون أي انخراط حقيقي في الوقائع الهيكلية أو في أي رؤية للتغيير. وعلاوة على ذلك، لم تعرض الأحزاب السياسية التي شاركت في بعض القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق المرأة موقفاً إيديولوجياً في هذا الصدد، بل اعتمدت قضايا انتقائية، ٧بطريقة تعكس الانقسامات السياسية العميقة داخل المجتمع الأردني وهكذا، فإن جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر أغلبيتها الاجتماعية من الأردنيين من أصول فلسطينية، والأكثر تضررا من استبعاد أبناء المرأة الأردنية من الحق في الجنسية، تطالب بحقوق متساوية في الجنسية لأطفال الرجال والنساء الادنيين، لكنها تحتفظ بموقفها المعارض للحقوق المتساوية في قانون الأحوال الشخصية. وعلى المقلب الاخر، يدعو الناشطون اليساريون ولليبراليين ذوو النزعات القومية الى حقوق متساوية للنساء في جميع المجالات، باستثناء حقوق الجنسية.

في الواقع، لم تكن أي مكاسب حققتها المرأة في الأردن في الحقوق السياسة او الاجتماعية، بقيادة هيئات منتخبة ديمقراطياً، فهذه الهيئات ما زالت، حتى اليوم، بسبب عقدين من قوانيين الانتخابات المشوهة تعزّزت فيهما هياكل القوى التقليدية والانقسامات الاجتماعية، ما زالت تمثّل الإيديولوجيات التقليدية والمحافظة بالدرجة الأولى. تحققت زيادة (الكوتا) النسائية في الهيئات المنتخبة، وقانون الحماية من العنف الاسري، وتعديل قانون العقوبات، وبضمنه الغاء المادة ٣٠٨ المثيرة للجدل، المتعلقة بزواج المغتصب من ضحيته، من بين أمور أخرى، بأحكام قانونية بقيادة او دعم ملكي استجابة

لمطالب الحركة النسائية، وبما يتوافق مع الالتزامات الدولية. هذا يبقي الحركة النسائية مع معضلة الاحتفاء بالمكاسب المحققة بشكل غير ديمقراطي، مقابل أهمية توسيع مشاركتها في النقاش والنشاط من أجل الإصلاح والديمقراطية. وتزداد هذه المعضلة تعقيداً في العديد من البلدان الأخرى، حيث تقوم الهيئات المنتخبة ديمقراطياً بالتشريع للحدّ من حقوق النساء المكتسبة سابقاً في ظل الديكتاتوريات المستبدّة، مثل العراق وليبيا.

لم تتوقف النساء في العالم العربي عن الانخراط في اشكال مختلفة من المشاركة والنشاط السياسي، الادبيات، والفنانات، والصحفيات، والكاتبات، والناشطات السياسيات، وعضوات منظمات المجتمع المدني وقياداتها على المستويين المحلي والوطني، لكن دون أن ترتقي إلى تولي مناصب سياسية و/أو تمثيلية. خرجت النساء إلى الشوارع خلال ثورات " الربيع العربي" في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن، ولعبن دورا محوريا في التفاوض على تبادل " المخطوفين" من القبائل، بين المجموعات المحلية المتحاربة في اليمن، وشاركن بقوة في النضال السياسي والعمل الإنساني طيلة فترة النزاعات في المنطقة العربية. مع ذلك، لم تؤدِّ المشاركة الفعالة للمرأة في الثورات إلى الوصول إلى مناصب سياسية في الهياكل السياسية بعد الثورة، ولم تحصل النساء في سورية واليمن على مقاعد كافية على طاولة مفاوضات السالم. ربما يعود ذلك إلى حقيقة أن جميع أشكال هذا النشاط كانت طبيعية وتلقائية، ولم تعتمد على الأشكال التقليدية من التنظيم وهياكل السلطة في العمل. وبالتالي، يبقى السؤال، كيف يمكننا تفعيل قدرة هؤلاء النساء، ومعارفهن، وحكمتهن وخبراتهن؟ كيف نحوّلهن إلى قوة دافعة لبناء سالم عادل ودائم بين شعوبهن؟ في الدول العربية المستقرة مثل الأردن، أحرزت المرأة مكاسب منتظمة في انتخابات المجالس المحلية خلال العقدين الماضيين. لكنها لم تحصل على تمثيل كافٍ في المجلس التشريعي. وهذا ال يرجع إلى انخفاض نسبة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان مقارنة بمثيلتها في المجالس المحلية فحسب، بل إلى التحديات الهيكلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها النساء عند القيام بالحملات الوطنية أو حتى يتم انتخابها على المستوى الوطني. تُقبل النساء اجتماعيًا باعتبارهن ناشطات محليات، وهنّ قادرات على بناء الشبكات ودعم القواعد في مناطقهن. ذلك هو مجالهن العام المألوف، وهنّ قادرات على إثبات إنجازاتهن لقاعدة ناخبيهن. وعلى المستوى الوطني، يتم التعامل معهن بطريقة نفعية؛ فينظر إليهن على أنهن "مخصصات الناخبين" وليس صانعات قرار او مشروعات. ومن ثم، لم تتمكن النساء من تكوين كتلة حرجة في مجلس النواب او مجلس الشيوخ، لم تتجاوز نسبتهن ١٨,٥% في الحكومة، في أحسن الأحوال، ولفترة قصيرة جدا (الان ١١,١ %).

تبحث المناقشات داخل هذا المؤتمر ثلاثة قضايا مهمة تتعلق بالتغييرات والأحداث التي اجتاحت العالم العربي في السنوات السبع الماضية:

الثورات والنزاعات بوصفها عوامل محفزة للتحول الاجتماعي.

تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياسي والسلام والامن.

النزاع بوصفه فرصة لتغيير هياكل السلطة الحالية: كيف يمكن ان يساهم المجتمع المدني؟؟

تقدم الأوراق الأكاديمية في هذا الكتاب مناقشة متعمقة لهذه الموضوعات الثلاثة؛ وتساعد على فهم التحديات التي تواجه النساء، وتقدم رؤى عن الفرص المتاحة في هذا السياق. وهذه قضايا مهمة تغيير نظرتنا التقليدية إلى النساء، بوصفهن ضحايا، ورؤيتهن بوصفهن عناصر تغيير فاعلة. لكن التصدعات والتحولات السياسية التي شهدتها السنوات السبع الماضية ابرزت حقائق جديدة لدى النساء واشكالا من القدرة غير الإيجابية، مثل دور النساء داخل المجموعات العنيفة والتنظيمات المتطرفة، وهذه مسألة مهمة ينبغي تناولها، خاصة عندما نعلم أن معظم النساء اللواتي ينضممن إلى هذه المجموعات هنّ من الدول الغربية أو الدول العربية التي تتمتع فيها المرأة بمكانة متقدمة نسبياً مثل تونس.

من ناحية أخرى، أدى ظهور التطرف العنيف وعدم الاستقرار في العديد من بلدان المنطقة، إلى أن تضع الحكومات مفهوم الأمن والاستقرار في صميم أولوياتها. في الأردن، على سبيل المثال، وبسبب نُهج الاستقرار المتمحورة حول الأمن، عانى النشطاء السياسيون، في السنوات القليلة الماضية، من التضييق على الحريات المدنية، ومن تعاطٍ صارم مع أنشطة المجتمع المدني. وكان لهذا أثرٌ سلبيّ خاصّ على نشاط المرأة وتحقيقها لذاتها. ال ينبغي التقليل من أهمية النشاط الذي تقوم به المرأة من خلال المجتمع المدني على مدى العقود القليلة الماضية. فقد وفرت منظمات المجتمع المدني، ولمدة طويلة، حيّزاً فاعلاً للمرأة كي تنشط، وتساهم في النقاش وتحدث التغيير، نتيجة حضورها المحدود في الهياكل السياسية الرسمية والهيئات التمثيلية.

ولّد هذا التضييق والقواعد الصارمة في الحصول على التمويل جوّاً من التنافس غير الصحي بين منظمات المجتمع المدني وحدّ من قدرتها على بناء التوافق والدفاع بصوت واحد عن حقوق المرأة.

في مثل هذا السياق الصعب والمعقد، يصبح من الضروري التماس الفرص وتفعيل قدرة النساء لخلق حيز أوسع لهنّ في المجال السياسي ليتمكّنّ من تأسيس مجتمعات عادلة وشاملة. لقد قيل: " بينما يتفاوض الرجال على تقسيم السلطة، تتفاوض النساء على تقسيم المسؤولية، هذا ما يحقق السلام الدائم". ان اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن للأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والامن، يمكن أن يوفر مثل هذه الفرصة. تحاول ركيزتان من الركائز الأربع في خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، والتي اعتمدتها الحكومة الأردنية مؤخرا، الاستجابة لبعض القضايا المذكورة أعلاه: تتضمن الركيزة الأولى التركيز على زيادة عدد النساء في الأمن، والحث على وصول النساء إلى مستويات صنع القرار، وتعزيز دورهن باعتبارهن وسيطات للسالم؛ وشددت الركيزة الثانية على النساء بوصفهن بناياتٍ للسالم، وعلى دور المرأة والمنظمات المجتمعية في المجتمعات المحلية في الإنذار المبكر عن التطرف العنيف والوقاية منه. من ناحية أخرى، يوفر اعتماد أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حيزا لمشاركة المجتمع المدني في عمليات التخطيط التنموية، لإدماج الهدف (٥) في تحقيق المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات، والهدف (١٦) في انشاء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة، ضمن الخطط والسياسات الوطنية. يجب أن تعمل المنظمات النسائية معاً للدعوة إلى التغيير داخل الهياكل المهيمنة والضغط عليها من خلال عملها على تنفيذ قرار مجلس الامن ١٣٢٥ واهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، يجب على الحكومات إدراك أن خطط التنمية التي تفتقر في جوهرها إلى العدالة والمساواة سوف تفشل في تحقيق رؤاها. وهذا يعني أنه ينبغي على النساء التقدم ومشاركة رفاقهن الرجال في وضع جداول الأعمال

وتنفيذها. مشاركة المرأة السياسية ليست ترفاً بل ضرورة؛ ويتطلب تفعيل قدرة المرأة تماسُكاً ضمن مجتمع مدني قوي، وبيئة مواتية وإرادة سياسية للتغيير؛ وإلا فإننا نخاطر بفشل مجتمعاتنا في تحقيق مستقبل أفضل وعادل وشامل. (مساهمة باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريدريش ايبرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة، ٢٠١٧، ص: ١٣-١٨)

منذ أسطورة عشتار الهة الخصب والجمال، مرورا بزنوبيا ملكة تدمر ومريم العذراء أم المسيح عليه السلام، كانت المرأة في سورية عبر العصور والحضارات جزءا فاعلا في حياة المجتمع .

أما في تاريخ سورية الحديث فبدأت مشاركة المرأة في الحياة العامة منذ نهايات القرن التاسع عشر، تحت تأثير الخطاب النهضوي العربي والزخم الذي رافق حركة التحرر من الاحتلال العثماني، وتعمقت هذه المشاركة في أوائل القرن العشرين ومنتصفه .

وكانت من أوائل الجمعيات النسائية العربية التي تأسست جمعية يقظة الفتاة العربية (١٩١٥) والرابطة الأدبية والنادي الأدبي النسائي ونقطة الحليب ودوحة الأدب وجمعية خريجات دور المعلمات .

النشاط الحزبي والإعلامي

لم تقتصر مشاركة النساء في الشأن العام على العمل للدفاع عن قضايا المرأة فقط، اذ تصاعد دور النساء في الحياة السياسية بعد الاستقلال وكانت المطالبة بحق النساء في الانتخاب والترشيح الشغل الشاغل للحركة النسائية السورية بعد الاستقلال، حيث حصلت المرأة على حق الانتخاب عام ١٩٤٩ والترشح عام ١٩٥٣ .

بيد ان المرأة لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان إلا عام ١٩٥٨ عبر التعيين في مجلس الأمة، حيث شاركت سيدتان من الإقليم السوري (جيهان موصلي ووداد أزهري) من أصل مائتي ممثل للإقليم الجنوبي في دولة الوحدة .

وتتالت التعيينات كذلك في المجلس الوطني (بعد ٨ مارس ١٩٦٣) لتتمكن المرأة من النجاح في انتخابات مجلس الشعب لأول مرة عام ١٩٧٣، إلى جانب تشكيل المنظمات والجمعيات النسائية مطلع القرن الماضي فقد لعبت المرأة السورية دورا مهما على المستوى القانوني والاجتماعي والثقافي، فدخلت مجال الإعلام ونشر الصحف إذ عرفت سورية الصحافة النسائية بعد ما يقرب من خمسة وأربعين عاما من صدور أول صحيفة في البلاد، لكن هذا التأخر لا يعني أن المرأة السورية كانت بعيدة عن المجال الصحافي، فقد كانت «مريانا المراش» هي أول سيدة عربية تنشئ مقالا صحافيا في جريدة، وكان ذلك عام (١٨٧٠م) في مجلة »الجنان»، وتبعتها «وردة اليازجي» و«ماري عجمي .«

وكانت أول صحيفة نسائية عرفتها دمشق هي «العروس» التي صدرت عام (١٩١٠م) لصاحبتها ماري عجمي، وقد توقفت عن الصدور مع الحرب العالمية الأولى، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى بعد انتهاء الحرب، وكان يغلب عليها الطابع الأدبي، ثم توقفت نهائيا عام (١٩٢٥م)، ومضت عشر سنوات بعد صدور »العروس» حتى صدرت مجلة أخرى هي «الفيحاء» عام (١٩٢٠م)، لكنها لم تستمر طويلا، وصدرت مجلة «دوحة المياس» في حمص عام (١٩٢٨م)، ثم صدرت مجلة أخرى هي »الربيع» في (١٩٣٥م)، لكنها توقفت بعد فترة قصيرة .

الواقع الحالي

وفي العصر الحديث برزت مجموعة من الجمعيات النسائية في سورية والتي تهتم بتطوير أوضاع المرأة السورية وإجراء المسوح والدراسات الكفيلة بتطوير وضعها، وزيادة تمكينها في مجتمعها ومن هذه الجمعيات :

بالأرقام

لعل أهم المناصب التي وصلت إليها المرأة السورية هي موقع نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية (٢٠٠٦)، فيما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء في مجلس الشعب (١٢%)، أما في مجالس الإدارة المحلية فهي.(3.1%)

نسبة النساء في الوزارة (٧%) وفي السلك الديبلوماسي (١١%) وفي القضاء (١٣,٣٨%) حيث يوجد ١٧٠ قاضية. أما نسبة المحاميات فهي ١٦% وتشغل سيدة منصب النائب العام منذ الـ ١٩٩٨. وفي الإعلام (٣٨%) من أعضاء اتحاد الصحافيين. وتشكل النساء في كافة قطاعات العمل ٢٠,١% (الزراعية والصناعية والخدمية) من إجمالي العمالة السورية. (قراءة في التاريخ المعاصر للمرأة السورية، مقال في جريدة الانباء، ٢٠٠٩)

شهدت تونس تحولا ملحوظا في المواقف تجاه تولي النساء مناصب سياسية رفيعة منذ ان أصبحت نجلاء بودن اول سيدة تتولى رئاسة الوزراء في البلاد والعالم العربي بأسره، بيد ان ذلك لا يعني ان حياة النساء التونسيات تحسنت بشكل دراماتيكي، كما تكتب جيسي جيمز من بي بي سي نيوز عربي.

قضت بشرى بلحاج حميدة حياتها في الكفاح من اجل مساواة المرأة بالرجل والديموقراطية في تونس، وتقول ان "احداهما لا يمكن ان تتحقق بدون الأخرى"

في اعقاب الثورة التي شهدتها تونس عام ٢٠١١ – والتي شاركت خلالها بشرى في المظاهرات الحاشدة التي انتهت بالإطاحة برئيس البلاد وحاكمها المطلق زين العابدين بن علي – أصدرت البلاد قانونا ينص على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. يشترط القانون ان تضع الأحزاب السياسية عددا متساويا من الرجال والنساء على قوائم مرشحيها لعضوية البرلمان.

صورة رقم (٢)

توضح صورة للسيدة الدكتور/ نجلاء بودن اول سيدة تتولى رئاسة الوزراء في تونس

في ذلك الوقت تقريبا انضمت بشرى الى أحد الأحزاب السياسية، حزب نداء تونس.

لكن لكونها امرأة في مجال السياسة في تونس – وامرأة تحارب من اجل المساواة في الحقوق – ليس بالأمر السهل.

تقول بشرى " تعرضت لمضايقات، وحملات تشويه، وتشهير، وتهديدات بالقتل ودعوات الى اغتيال".

وتضيف ان الدولة تخصص لها الحماية الأمنية منذ عام ٢٠٢١.

لكن تونس تمر الان بتحول كبير في المواقف إزاء شغل النساء مواقع في السلطة، أكثر من أي بلد اخر في العالم العربي.

فقد ظهر استطلاع جديد أجرته شبكة البارومتر العربي لصالح بي بي سي نيوز عربي ان تونس شهدت الانخفاض الأكبر في عدد الأشخاص الذين يقولون ان الرجال أفضل من النساء كقادة سياسيين.

فمنذ عام ٢٠١٨، كان هناك انخفاض قدره ١٦% من ٥٦الى٤٠% فنسبة هؤلاء الذين يتفقون مع مقولة "بوجه عام، الرجال أفضل في الزعامة السياسية من النساء"

اجري الاستطلاع في وقت تولت فيه رئاسة الوزراء سيدة للمرة الأولى في تاريخ تونس، هي المهندسة المتخصصة في الجيولوجيا نجلاء بودن التي عينها الرئيس قيس سعيد في المنصب في اكتوبر ٢٠٢١. (مقال في بي بي سي عربي، يوليو ٢٠٢٢)

جاءت هذه الدعوة من ثلاث نساء سودانيات مدافعات عن حقوق الإنسان، تحدثن مع أخبار الأمم المتحدة، خلال وجودهن في نيويورك، للمشاركة في فعاليات بمناسبة الذكرى السنوية لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلم والأمن .

تعقد هذه الفعاليات السنوية للتأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة وضرورة إشراكها بصورة هادفة في عمليات السلام.

وسلطت الناشطات الثلاث الضوء على معاناة المرأة السودانية بسبب الحرب التي فاقمت من معاناة السودانيين والسودانيات، وأجبرت الملايين منهم على الفرار من ديارهم. كما يواجه أطراف النزاع اتهامات باستخدام أجساد النساء "كساحات للحرب"، أي استخدام العنف الجنسي– وعلى رأسه الاغتصاب– كأسلوب من أساليب الحرب.

ممثلة للمجتمع المدني في السودان، تحدثت المديرة الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، هالة الكارب في جلسة لمجلس الأمن عقدت تحت عنوان "مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين: من النظرية إلى الممارسة."

لا تؤخذ حيوات النساء وما يحدث لهن بالجدية الكافية، ويتم التعامل مع النساء باعتبارهن أضرارا جانبية

وقالت "الكارب" إن مشاركتها في الجلسة كانت بهدف تقديم إضاءة حول العنف والفظاعات الممنهجة والكبيرة التي تحدث للنساء السودانيات، وخاصة في دارفور – ولتوضيح أن ما يحدث في السودان هو انتهاك صارخ تستخدم فيه أجساد النساء وحيواتهن كتكتيك لهذه الحرب، على حد تعبيرها.

وقالت إن ما تم ارتكابه من جرائم خلال هذه الحرب "قد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية"، مشيرة إلى أن حيوات النساء وما يحدث لهن لا يؤخذان "بالجدية الكافية، ويتم التعامل معنا باعتبارنا أضرارا جانبية."

ودعت "هالة الكارب" المجتمع الدولي إلى القيام "بواجبه الذي تخلى عنه منذ أكثر من عشرين عاما لم تتوقف فيها الانتهاكات والتنكيل بالسودانيين وقتلهم" على حد قولها.

صورة رقم (٣)

توضح صورة للسيدة/ هالة الكارب –مدافعة عن حقوق الانسان، في أحد جلسات الأمم المتحدة

وأضافت قائلة" :الاغتصاب والاعتداء الجنسي ونزع الممتلكات والتهجير القسري هذه كلها جرائم مارسها نظام الرئيس السابق عمر البشير، بالتعاون مع مليشيات الجنجويد، والتي أصبحت لاحقا مليشيات الدعم السريع."

وقالت الناشطة السودانية إن هذه الانتهاكات استمرت حتى خلال الفترة الانتقالية ولم تتم محاكمة مرتكبي الجرائم "بل تمت ترقيتهم إلى مناصب أعلى في الدولة، الأمر الذي أعطى المنتهكين إحساسا بأنهم فوق القانون" حسب قولها.

وشددت "هالة الكارب" على ضرورة المحاسبة عن الجرائم المرتكبة، مشيرة إلى أن العنف الجاري حاليا هو امتداد "للانتهاكات التي حدثت للمدنيين في دارفور منذ عشرين عاما بواسطة قوات الدعم السريع."

أما الآن، وفقا للسيدة "هالة الكارب"، فإن الطرفين– الجيش السوداني والدعم السريع– يمارسان "انتهاكات ضد المدنيين تتمثل في القصف الممنهج للمناطق السكنية في الخرطوم ونيالا الأمر الذي يؤدي إلى وقوع ضحايا من المدنيين."

وأكدت "الكارب" على ضرورة وقف العدائيات بشكل كامل، وأضافت قائلة :" طالبنا مجلس الأمن بأن يضيف العنف الجنسي والعنف ضد النساء باعتباره أحد شروط رفع العقوبات عن السودان، لأن الحكومة السودانية ظلت، ولفترة طويلة، تعتقد أن بإمكانها أن تمارس ما تشاء من العنف الجنسي. وقد أصبحت هذه المسألة لا تطاق لأنها استمرت لأكثر من عشرين سنة". (تقرير الأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٢٣)

ثالثاً: الحياة الاقتصادية:

أشرنا فيما سبق الى معدلات زيادة السكان وكذلك معدلات النمو الاقتصادي ولاحظنا ان معدل المواليد مرتفع وفي نفس الوقت فان معدل الوفيات في انخفاض مستمر نتيجة التقدم في الخدمات الصحية العامة الامر الذي يؤدي في النهاية الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية باستمرار، خصوصا وانه لا توجد حركة تهجير خارج القارة. اما فيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية فإنها قوية واضحة سواء بالنسبة لعدد السكان بالموارد الطبيعية المتاحة او بالنسبة لنوع السكان ومدى استغلالهم لهذه الموارد. (أحمد، نورهان، ٢٠٢١، ص:١١٧)

رابعاً: التعليم:

نتيجة التغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم أصبح المجتمع في حالة تشتت واضح في الاهداف والغايات العالمية المتسارعة الى عدم مقدرة افراد الاسرة على التمييز الواضح بين ما هو صواب وما هو خطا، وبالتالي اضعفت قدرتهم على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة، وعجزهم عن تطبيق ما يؤمنون به من القيم، كل هذا ادى الى حدوث ازمة قيمية كان لها أثر كبير في دفع معظم شباب الاسر للتمرد والثورة على قيم المجتمع واغترابهم شبه التام عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية التكنولوجية. (أحمد، نورهان، ص:١١٦–١١٧)

ان التقدم التكنولوجي والعلمي ادى الى اعادة فحص النسق القيمي الموجود، حيث بدأت كثير من القيم في الانتشار لدى فئة الشباب، وبدأت الدعوة الى قيم إنسانية جديدة كاحترام الحياة والمسئولية تجاه الاجيال القادمة وحماية البيئة، وبات من المألوف الفهم بان هذه القيم وغيرها ما هي الا عناصر اخلاقية يبني عليها الضمير العام القيم الإنسانية كلها.

في نفس الوقت ظهرت العديد من القيم السلبية التي اعتنقها الغرب وكان لها تأثيرها على مجتمعاتنا، ومن هذه السلبيات عدم اقتران العلم بالأخلاق.

ومن ناحية اخرى فقد تدهور المستوى التعليمي في اوغندا تحت ادارة" عيدي امين" و"ميلتون اوبوتي"، فان حوالي نصف السكان في سن الخامسة عشر لا يقدرون على الكتابة والقراءة اي انهم اميون وتزداد نسبة الامية بين الذكور أكثر من الاناث، وذلك بسبب المحسوبية عند البريطانيون عند تعليم اولادهم، بالإضافة الى ذلك ان هناك حالات حمل بين

الطالبات تحدث اثناء فترة التعليم مما يدفعها الى ترك التعليم، ايضا الفقر فهو عامل من عوامل الامية، ففي بعض الاحيان يكون التعليم مكلفا. (احمد، نورهان، ص:١١٧)

احدى مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير المعلومات حول وسائل منع الحمل في أوغندا. اربعة وثلاثون مليون نسمة، معدل الإنجاب فيها لا يزيد عن ستة أطفال لكل امرأة، أوغندا من بين الدول التي فيها معدلات النمو السكاني الأسرع في العالم. الأسباب هي عدم انتشار وسائل تنظيم الأسرة على نطاق واسع بسبب المعتقدات التقليدية والدينية، والزواج المبكر وتعدد الزيجات. انهم ينظرون إلى الأسر الكبيرة كمصدر للهيبة والثروة.

بروسي في السابعة والثلاثين ولديها سبعة أطفال، تقول بانها كانت حامل بطفل آخر، ولكنه توفي بعد ولادته انها استخدمت وسيلة من وسائل منع الحمل لحمايتها ثلاث سنوات من الحمل غير المرغوب فيه. تقول بانها كانت تتمنى معرفة ذلك من قبل.

اليوم، ستسير لمدة ساعة واحدة إلى أقرب قرية كالعديد من الأشخاص. مرة واحدة في الشهر، فريق ماري ستوبس يأتي إلى البلدة .

ماري ستوبس يوفر خمسة وعشرون في المئة من خدمات تنظيم الأسرة في أوغندا .فرق التوعية هذه تزور الأماكن النائية، وتجذب المواطنين من عدة كيلومترات حولها.

المشاركون يصغون اولاً الى الدرس، لتعلم طرق وفوائد تجنب الحمل في سن المراهقة، والتخطيط لحجم العائلة. الممرضات والأطباء يقومون بتزويدهم بوسائل منع الحمل على الفور الوسائل الاكثر شعبية هي الحقن التي يستمر تأثيرها لمدة ثلاثة أشهر. وهذا ما تود السيدة بروسي الحصول عليه.

ممرضة في ستوبس ماري تقول: "اننا بحاجة الى مزيد من الموظفين، في بعض الأحيان هناك اعداد كبيرة. نترك العمل في حوالي الساعة السابعة او الثامنة، لذلك الأمهات هنا بحاجة الينا."

ارتفاع معدل الخصوبة ناجم عن عدم المساواة بين الجنسين ايضا. فالرجال لا يأتون للحصول على خدمات تنظيم الأسرة. لذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان يعزز "مجموعات عمل الرجال"، حيث يمكن أن يتناقشوا معهم بحرية حول موضوع الخصوبة.

أحد المعلمين يقول: "الأغلبية، خاصة الرجال يعتقدون أن تطبيق أساليب تنظيم الأسرة يمكن ان تقلل من رجولتهم الأمر الذي سيؤدي الى تقليل الإنجاب."

تشارلز غايواما: "بسبب الفكرة الخاطئة التي تفيد بان اتباع برنامج وسائل تنظيم الأسرة سيؤدي الى إنجاب اطفال برؤوس كبيرة جدا، والإصابة بمرض السرطان، وإنجاب اطفال غير طبيعيين...فإننا نواجه تحديات كبيرة. لكن الحياة التي يعيشونها هي ان للناس عائلات لا يمكن السيطرة عليها .لديهم الكثير من المشاكل، وحالات الحمل والإجهاض، والتخلص من اولادهم من خلال رميهم في حضائر الخنازير، والبعض الآخر يتركون المدارس، لذلك علينا المجيء لمساعدة شعبنا."

تشارلز واحد من أبطال صندوق الأمم المتحدة للسكان: تم اختياره لنشر المعلومات حول تحديد النسل في المجتمع، يقول: "انه يخبرنا عن وسائل تنظيم الأسرة. انها قرية."Sekende

غراس نامبيغا، أم لطفلين تقول: "إنه عبئ كبير جدا إن كان لديك الكثير من الأطفال، نريد الحصول على طفلين فقط، ليتمكنوا من الحصول على الغذاء، والتعليم والرعاية ولتكون لهم نظرة ذكية عن أشياء جيدة، والتمتع أيضا في هذه الحياة دون الكثير من الأعباء" على الرغم من وجود المزيد من النساء المستعدات لمتابعة هذا المثال. (أحمد، نورهان ،٢٠٢١، ص:١٢٢-١٢٣)

تسجل المنظمات الاهلية العربية نشاطاً ملموساً في مجال التمكين الاجتماعي، ولقد ظهر ذلك من خلال أنشطة المنظمات في مجال تعليم المرأة العربية ومكافحة الامية، وكذلك تقديم الخدمات الصحية والنهوض بالصحة الإنجابية للمرأة، ورعاية الامومة والطفولة وتصويب التصورات الخاطئة والعادات الاجتماعية الخاطئة والضارة صحياً ونفسياً على الفتاة مثل ختان البنات، لقد جددت الكثير من المنظمات الاهلية الفعالة في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة في اليتها. (الكوح، عبد الله، ٢٠٢١، ص:٢٦٧)

في عام ٢٠١٦، قمنا بتقييم جدوى تنفيذ التدخل الجماعي للنساء باستخدام دورة PLA لتعزيز صحة الأم والطفل. شجع التدخل أنشطة تعزيز الصحة وتعبئة المجتمع. في عام ٢٠١٧، قمنا بتنفيذ التدخل. لتجنب إنشاء هياكل مجتمعية موازية، قمنا بدمج نهج PLA في ١٢ مجموعة ادخار موجودة مسبقًا. مجموعات الادخار هي مجموعات صغيرة حيث يقوم الأعضاء بتجميع مساهمات المدخرات الخاصة بهم ثم الاقتراض منها لتحسين وصول أعضائها إلى الدعم المالي. تشارك النساء في هذه المجموعات لدفع النفقات المتوسطة، أو دفع الرسوم المدرسية لأطفالهن، أو توسيع أنشطتهن الزراعية، أو بدء نشاط جديد لتوليد الدخل. تم توزيع المجموعات الـ ١٢ في ثلاث مناطق داخل مقاطعة غولو: أوبيت (ريفية) وAmuru (عن بعد) وGulu (شبه حضري). لقد قمنا بدعوة المجموعات لاختيار أعضاء لتسهيل الاجتماعات باستخدام دورة جيش التحرير الشعبي الصيني. قمنا بتدريب امرأتين من كل مجموعة كميسرات لمدة خمسة أيام (إجمالي ٢٤ امرأة)، مع تدريب تنشيطي لمدة ثلاثة أيام في عام ٢٠١٨. قام خبير محلي في نهج جيش التحرير الشعبي التشاركي بتسهيل كلا التدريبات. قمنا بتوظيف ثلاث مرشدات رئيسيات (واحدة لكل منطقة، مسؤولة عن أربع مجموعات لكل منها) لدعم الميسرين. كان المشرفون يحضرون كل اجتماع جماعي، وعادةً ما تجتمع مجموعات الادخار شهرياً. (أحمد، نورهان ،٢٠٢١، ص:١١٩-١٢٠)

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- عالية علي ادريس، الموروث الاجتماعي والثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني "دراسة اجتماعية"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ٢٠١١.
- سهير حسين إبراهيم الدمنهوري، دور المجتمع المدني في تدعيم ثقافة العمل الحر "دراسة ميدانية للجمعيات الاهلية في مدينة الواحات"، كلية الآداب، جامعة حلوان، (٢٠١٦)، دراسة منشورة،

- سهير حسين إبراهيم الدمنهوري، الانوثة والرجولة في الثقافة البدوية "دراسة مقارنة في جنوب سيناء والساحل الشمالي الغربي"، كلية الآداب، جامعة حلوان، (٢٠٠٠)، دراسة منشورة،
- كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الجفالة، القاهرة، ٢٠١٥.
- سهير الدمنهوري، محمد مسعد، آليات تدعيم ثقافة العمل الحر لدى المرأة النوبية، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد٥٤، عدد٣، ج٢، يوليو ٢٠٢٣.
- فايزة عبد العليم محمد الجويدي، تعليم المرأة وتمكينها: دراسة مقارنة في كل من مصر وتونس والامارات، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد١٤، ديسمبر ٢٠٢٠م، دراسة منشورة.
- محمود الرميحي "اشكالية النساء والسلطة" مجلة العربي ص:١٧، العد٤٢٢، يناير ١٩٩٤.
- نورهان محمد عادل أحمد، ثقافة التحضر وأثرها على البناء الاجتماعي لدى المجتمع الاوغندي، دراسة انثروبولوجيا الاجتماعية، معهد الدراسات والبحوث الافريقية، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٢١.
- مشاركة النساء في السلام، الامن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، مساهمات باحثين وباحثات في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريدريش ايبرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة، جيهان أبو زيد، دراسة حالة المرأة النوبية المصرية بيروت، نوفمبر ٢٠١٧.
- قراءة في التاريخ المعاصر للمرأة السورية، مقال في جريدة الانباء، ٢٠٠٩.
- حقوق المرأة: هل تغيرت تونس بعد تولي سيدة رئاسة حكومتها؟، مقال في بي بي سي عربي، يوليو ٢٠٢٢
- مدافعات حقوقيات يطالبن المجتمع الدولي بالتحرك لحماية النساء السودانيات من العنف، تقرير الأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٢٣
- عبد الله عثمان الكوح، معوقات تمكين المرأة العربية، تحليل سوسيولوجي، حوليات آداب عين شمس، المجلد٤٤، ابريل ٢٠٢١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Charlotte Bunch, “Transforming Human Rights from a Feminist Perspective” in Women’s Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives, eds. J. S. Peters and Andrea Wolper (New York: Routledge, 1995) , 11-17

-Asghar Ali Engineer Op. Cit. O:27.

المواقع الالكترونية

- https://campaignforeducation.org/ar/